المرأة ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية في العراق القديم من خلال قانون حمو رابي

الاسم / عبد الرحمن مفتاح عبد الرحمن معيتيق
جامعة الزاوية / كلية التربية أبو عيسى / قسم التاريخ

الملخص:

من خلال دراسة قانون حمورابي، الذي يعد أحد أقدم المدونات القانونية في التاريخ ويقدم البحث تحليلا للنصوص القانونية المتعلقة بالمرأة ودورها في الاسرة والمجتمع وحقوقها ووجباتها في ضل النظام القانوني البابلي. وقانون حمورابي وفر اطارا قانونيا يضمن تنظم العلاقات الاجتماعية ويحدد حقوق المرأة ووجباتها ورغم ان القوانين أظهرت وجود بعض التمييز الاجتماعي بين الرجل والمرأة، الا انها قدمه حماية قانونية للمرأة في كثير من الجوانب الحياتية مما يعكس أهمية دورها في المجتمع البابلي.

ويعكس البحث أهمية تحليل قوانين الحضارات القديمة لفهم تطور مكانة المرأة عبر التاريخ ويظهر كيف ساهمت هذه القوانين في تشكيل نضم العدالة والمسواة في الحضارات اللاحقة.

المقدمة:

يعد قانون حمورابي من اقدم القوانين في التاريخ البشري ويعود الي القرن الثامن عشر قبل الميلاد وتم وضع الملك هذا القانون لتنظيم شؤون الحياة اليومية في مملكة بابل وكتب هذا القانون على حجر ضخم يحتوى على حوالي 282مادة قانونية تشمل جوانب الحياة المختلفة، في تنظيم التجارة والاحوال الشخصية بما في ذلك الزواج والطلاق والميراث، والمرأة هي الأساس في قانون حمورابي، ويحدد حقوقها ووجباتها بما يعكس وضعا الاجتماعي والاقتصادي في ذلك الزمن .

وكذلك نص قانون حمورابي على حقوق المرأة في الزواج، حيث سمح لها بالحصول على عقد زواج، واتاح لها حقوق في حالة الطلاق، كما حدد لها حقوقا كزوجة وام.

ـ اشكالية الدراسة.

تكمن الإشكالية في فهم كيفية تعامل قانون حمورابي مع المرأة، ومعرفة مساواتها حقوقها مع حقوق الرجل، ومدى تطبيق عادلة القوانين الذي تطبق على المرأة في ذلك الوقت.

وكيف اثرة هذه القوانين على مكانة المرأة في المجتمع البابلي؟

ـ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون قانون حمورابي أحد أقدم القوانين المكتوبة الي تناولت قضايا المرأة ووضعها الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا القانون يعطينا نضرة شاملة لمكانة المرأة وأثرها عبر التاريخ.

ـ الهدف من الدراسة.

تهدف الدراسة الى محاولة إزالة الغموض حول القوانين الاجتماعية والاقتصادية للمرأة من خلال قانون حمو رابي، وكذلك التعرف على أهم حقوق وواجبات المرأة في المجتمع البابلي القديم التي صدرت من الملك حمو رابي.

ـ المنهج المتبع في الدراسة

استخدم الباجث المنهج التاريخي التحليلي في هذه الدراسة، من خلال تحليل النصوص مع الاستعانة بمصادر تاريخيه وقانونية.

ـ تقسيمات الدراسة

قسمت الدراسة الي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية قانون حمورابي والمرأة في الحضارة البابلية القديمة.

المبحث الثاني: حقوق المرأة في قانون حمورابي (الميراث).

المبحث الثالث: واجبات المرأة في قانون حمو رابي.

المبحث الأول: أهمية قانون حمو رابي والمرأة في الحضارة البابلية القديمة.

أولا: أهمية قانون حمو رابي.

يعتبر قانون حمورابي من أقدم النصوص القانونية المكتوبة في تاريخ البشرية، مما يميزه عن القوانين العرفية غير المدونة ، كتب علي لوح حجري كبير مما أتاح إمكانية تعميمه وجعله مرجعا عاما ومتاحا للجميع مما ساعد في التحرر من الظلم وساعد في استقرار المجتمع ،ويتكون من حولي 282 مادة، ويعود الى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، وقد شمل جميع جوانب الحياة في المجتمع البابلي القديم، وفيه تنظيم العلاقات الاجتماعية والشخصية والتعايش بين افراد المجتمع، والملك وضع هذا القانون ليكون بمثابة دستور، لكي ينضم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية ومنه ساهم في الاستقرار وترسيخ النظام والامن الاجتماعي.

وتناول قانون حمورابي مواد متعلقة بالحياة الاجتماعية منها الزواج والطلاق وحقوق المرأة والميراث وحقوق الأطفال، وتنظيم دور المرأة في الاسرة، وجاءت هذه المواد لتحديد مسؤوليات كل فرد وضمان التعايش السلمي ما جعل بابل القديمة واحده من المجتمعات التي عرفت بالنظام والعدالة الاجتماعية (1).

وكذلك شمل قانون حمورابي عدة مواضيع تخص الزواج وحقوق الزوجين، فقد سمح للرجال بأن يتزوجوا، مع وضع شروط معينة للطلاق، ما أتاح للزوجة حقوق قانونية، كما شمل القانون احكام تحمي حقوق الأطفال والابناء في حالة حدوث طلاق بين الزوجين ومن ضمن الاحكام المتعلقة بالطلاق إذا كان الزوجة تتعرض لسوء المعاملة او الهجر، كان يمكنها طلب الطلاق ولها الحق في الحصول على تعويض معين (2)

ومن الجوان الأخرى التي تناولها قانون حمورابي هوا تنظيم الميراث وحقوق الاطفال في الاسرة، وهذا القانون يحدد حقوق الأبناء سواء كانوا أبناء شرعيين او أبناء بالتبني، وكذلك يحدد حق كل فرد من الميراث، بما في ذلك نصيب النساء والابناء غير الشرعيين، واحد المبدئ المهمة في قانون حمورابي هوا حماية هوا حقوق الأبناء بالتبني، حيث نصبت بعض المواد على ان الطفل المتبني له الحق في الميراث مثله مثل الأبناء الشرعيين (3).

يعتبر قانون حمورابي من القوانين التي ساهمت بشكل كبير في تنظيم الحياة الاجتماعية في بابل القديمة ويعد من أقدم واشمل القوانين المكتوبة في التاريخ والذي أصدر الملك حمورابي لتنظيم الحياة الاجتماعية، وهدف هذا القانون تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي.

وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع وكانت مواده تطبق على الجميع، سواء كانت من الطبقات العليا او الطبقات الدنيا، وساعد هذا القانون في تطبيق العدالة على الجميع، وأن الملك حمو رابي نفسه مسؤول عن ضمان تطبيق القانون، وبهذا عزز مبدأ المساواة أمام القانون، حيث فرض عقوبات على بعض الافراد بغض النظر عن وضعهم، وتضمن في القانون مثل " العين بالعين والسن بالسن " وما أتاح تحقيق العدالة عن طريق ردع الافراد عن ارتكاب الجرائم، وإعطاء كل فرد ما يستحق وحقوق وعقوبات (4).

وكذلك اخذت المرأة مكانة مرموقة في قانون حمورابي، من خلال تحديد حقوق ووجبات المرأة داخل الاسرة، ومثل على دلك إذا هجر الرجل زوجته بدون سبب كان للمرة الحق في طلب الطلاق والحصول على حقوقها، كما اعطا القانون للأطفال حقوق وضبط علاقات التبني والميراث، ما وهذا ساهم في استقرار الاسرة البابلية وتعزيز دوره في المجتمع، وبذلك أتاح القانون للمرأة دور اكتر توازنا ضمن الاسرة والمجتمع (5).

كما نضم قانون حمورابي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين افراد المجتمع، من خلال وضع قوانين تحكم هذه المعاملات التجارية، والعقود الديون الأجور وعقود الايجار، ما أدى الى الاستقرار في المعاملات الاقتصادية وازدهار في التجارة، ونظم كذلك هذا القانون حقوق العمال وأصحاب الحرف وهذا ساهم في تحقيق العدالة بين ارباب العمل والعاملين وحافظ على السلم الاجتماعي(6).

ودو العقوبات في ضبط السلوك الاجتماعي، الضمان الالتزام بالقانون ومنع الجرائم، وكانت هذه العقوبة تتمثل في جوانب جسدية ومالية حسب الجريمة المرتكبة وهذا ادا الى الحد من حدوث الجرائم المجتمع البابلي، وهذا عزز النظام والاستقرار (7)

وساعد قانون حمو رابي في تنظيم جميع جوانب الحياة مثل الحياة الاقتصادية نصوص تتعلق بالتجارة والعقود والديون ، وكذلك تنظيم الحياة الاسرية نصوص تتعلق بالزواج والطلاق والميراث وحماية الاسرة ، وامتد تأثير قانون حمورابي الي الحضارات الاشورية والفينيقية وحتى الرومانية، وكانت هذه الحضارات تأخذ قوانينها من نظام حمورابي، ومن هذا القانون تمكن البابليون من إقامة نضام اجتماعي متماسك ومسقر، وساعد في تطور النظام القانوني بشكل تدريجي، وامتدت هذه المفاهيم القانونية الي مناطق أخرى، وبذلك أصبح قانون حمورابي مرجع مهم في تاريخ تطور القانون (8)

يمثل قانون حمو رابي نقلة نوعية في تاريخ القانون والعدالة، حيث جمع بين النظام والتشريع والعدالة الاجتماعية، أهميته لا تكمن فقط في تأثيره على بابل القديمة بل كونه أساسا للقوانين التي تبنتها الحضارات اللاحقة، مما يجعل منه ارثا قانونيا وفكريا.

ثانيا: المرأة في المجتمع البابلي القديم.

شهد المجتمع البابلي القديم ن الذى تطور في بلاد الرافدين ، مكانة بارزة للمرأة ، حيث اخذت دورا مهما في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ، بالرغم من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية ، أظهرت القوانين البابلية مثل شريعة حمو رابي مدى الاعتراف بأهمية المرأة ومساهماتها ، وذلك من خلال القوانين التي سنتها بابل من قانون حمورابي الذي أصدره الملك حمورابي، برغم ان المجتمع كان ذكوريا وذلك من خلال ما

نص عليه قانون حمورابي من خلال الحقوق والوجبات التي تخص المرأة، سواء كانت كزوجة او ام او حتى في بعض الحالات الاقتصادية والاجتماعية، والمرأة حجر أساسي في بناء الاسرة ورعاية الأطفال والمشاركة الاقتصادية، وهذا كان تحت ضوابط وشروط محددة.

كانت الاسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع البابلي والمرأة تمثل حجر الأساس فيها ، فهي الأساس في تكوين هذه الاسرة من خلال ادورها كزوجة وأم وكانت المسؤولة عن إدارة المنزل وتربية الأطفال ، وكذلك الزواج كان نظاما اجتماعيا رسميا تحكمه قواعد وقوانين ، وتعتبر المرأة ملكية قانونية للرجل بعد الزواج ن وكانت تتمتع بحقوق تحميها من سوء المعاملة أو الإهمال ، و تضمن قانون حمورابي بوصفة عقدا قانونيا يضمن حقوق ووجبات المرأة والزواج يتم وفق عقد بين الطرفين ويسمح للمرأة بطلب الطلاق في حالات معينة إذا كانت تتعرض الي المعاملة السيئة من قبل الزوج والمادة (138)

وحدد في الطلاق قانون حمورابي تضمن حق المرأة في الطلاق، وكذلك تعويض المرأة من قبل الزوج بمبلغ مالي، وادا رغبت في الطلاق بدون حسيب مبرر فان الحقوق الملية للمرأة تكون محدودة، وهذا يعكس الرغبة في حماية استقرار الاسرة (9)

ولعبت المرأة دورا بارزا في الحياة الدينية من خلال كونها كاهنة أو خادمة في المعابد ، وارتبط بعض النساء بآلهة الخصوبة والزراعة مما يعكس مكانة المرأة كرمز للحياة والانجاب ، ويأتي حق المرأة في الميراث محدودا مقارنة بالرجل الا انها كانت تتمتع ببعض الحقوق التي تضمن لها الأمان المالي، إذا يوفى الرجل، والقانون ينص على انا تحصل الزوجة على جزئ من ممتلكاته ولها الحق في العيش في منزله حتى بعد وفاته، وللبنات الحق في الميراث، وهذا الحق اقل من الأبناء الذكور حسب المادة (177) من قانون حمورابي التي تنص عليه في تقسم الإرث بين الأبناء والبنات بنسبة متفاوتة هذه الحقوق تعكس مكانة المرأة في الاسرة البابلية، وتؤكد دورها في الحفاض على ممتلكات العائلة (10).

وللمرأة دور في المجتمع البابلي، حيث كانت مسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم، وتشارك في شؤون الاسرة، كما جاء في المادة (195) من قانون حمورابي تضمن حق الام في الوصايا على أبنائها في حال وفات الاب، وبذلك الام هي المسؤولة عن رعاية الأطفال بعد وفات الاب والحفاض على شرف العائلة، والاسرة البابلية تعتبر كيان مهم وتلعب المرأة الدور المهم في استقرار وحماية الاسرة، ولها تأثير كبير على الحياة الاسرية والاجتماعية (11)

وكذلك كان للمرأة دور في الحياة الاقتصادية، الملكية والإدارة كان بإمكان المرأة البابلية امتلاك الأراضي والممتلكات واداراتها، وكان بعض النساء لهم دور في التجارة، وكان للمرأة ان تبرم بعض العقود التجارية، وعملت النساء في مجالات عدة منها النسيج، وصناعة الملابس، والعمل في المعابد وتولت حرف بجانب الرجل، إذا كانت من الطبقة العلية، والمادة (108) من قانون حمورابي تشير الي ان المرأة لها الحق في امتلاك أملاك خاصة لها، وهذا يوضح الاستقلال الاقتصادي، وكانت المرأة في الغالب تحت اشراف الرجل (12)

وكانت النضرة الاجتماعية للمرأة في بابل القديمة تجمع بين الاحترام والرقابة الصارمة، والمرأة هي التي تحمل شرف الاسرة، وبالتالي كان لها الالتزام بقواعد سلوكية صارمة في المادة (129) من قانون حمورابي، تفرض عقوبات في حال خيانة المرأة زوجها، وفي نفس الوقت كان القانون يحمي المرأة من سوء المعاملة ويضمن لها مكانة تحترمها داخل الاسرة والمجتمع (13) والمرأة في المجتمع البابلي القديم تتمتع بمكانة بارزة مقارنة

بمجتمعات أخري في تلك الفترة الزمنية، لعبت أدورا محورية في الاسرة والاقتصاد والدين، وحظيت بحماية قانونية.

المبحث الثاني: حقوق المرأة في قانون حمورابي

أولا: حقوق الزواج والطلاق في قانون حمورابي.

كان الزواج في المجتمع البابلي القديم يعتبر عقدا قانونيا واجتماعيا ينضم العلاقة بين الزوجين، وحدد الواجبات والحقوق لكل منهم، ونضم القانون حمورابي هذه العلاقة من خلال ما يتضمنه القانون، واعطية المرأة بعض الحقوق التي تحميها فيما يتعلق بالطلاق، وهنا نرى ان هذه القوانين كداء للحفاض على استقرار الاسرة وضمان توازن العلاقات بين الافراد.

والمرأة في قانون حمورابي طرفا مهم في عقد الزواج، ومن حقها الحصول على عقد يحمي لها حقوقها وضمان عدم حدوث مشاكل في المستقبل، كما نصت القوانين على انا المرأة تحتفظ بحقوقها المادية في حال رغبة في الزواج مرا ة اخر، اذ كان المهر يعد جزءا من ممتلكاتها الخاصة بها، وفي المادة (138) إذا رغبة المرأة في الطلاق لها الحق في ذلك الاحتفاظ بمهرها وما حصلت عليه في فترة الزواج، وفي هذه المادة ضمن لها القانون الحقوق المادية في حال الطلاق (14)

ورغم من ان المجتمع البابلي كان يفضل بقاء الزوجين معا، الا ان قانون حمورابي وضع لي ذلك شروط للطلاق واتاح للمرأة حق الطلاق في ظروف معينة وهيا المعاملة السيئة في الزوج وفي هذا من حقها طلب الطلاق في هذه الحالة، وتحصل الزوجة على تعويض مالي من الزوج، والمادة (141) تنص على ان المرأة التي يهجرها زوجها أولا يعتني بها يمكنها طلب الطلاق، وان يدفع الزوج مقابل مادي، مما يعكس اهتمام القانون بتوفير حماية للمرأة إذا حصل لها ظلم من الرجل.

وفي المادة (142) تنص المادة في حال انفصال الزوج عن زوجته بمحض ارادته دون وجود ظلم من جانبها، فانه يجب عليه ان يعيد لها مهرها ويدفع لها تعويضا كنوع من العدل تجاهها (15)

كما وضع قانون حمورابي عقوبات على الزوجة التي تدان بالخيانة، اذا تبت أن المرأة خائنه كان يحكم عليها بعقوبات جسديه، وهذا يعكس حفاظ المجتمع البابلي على أهمية شرف الاسرة وسمعتها على الجانب الاخر، واذا اتهم الزوجة زورا بالخيانة عليها الرجوع الى القضاء لأثبات براءتها وحقوقها.

وفي المادة (129) تنص على أن المرأة المتهمة بالخيانة الزوجية أن تعاقب اشدة النوع العقوبة وتؤكد هذه المادة على حماية شرف الاسرة وتفرض هذه العقوبات بين الزوجين لضمان الوفاء بينهم (16)

وفي حقوق المرأة في حالة وفاء الزوج، يضمن لها قانون حمورابي بعض الحقوق، منها الاحتفاظ بمهرها او الممتلكات التي حصلت عليها خلال فترة الزواج، ولها الحق في العيش في منزل الزوجية مادامت لا تتزوج من رجل اخر، ويحق لأبنائها من الزوج المتوفى ان يرثوا ممتلكاته.

وتنص المادة (177) ان المرأة التي توفي زوجها ان تحتفظ بحقوقها في ممتلكاته والعيش في منزل الزوج، مما يؤكد حماية المرأة من التبعات المالية والاجتماعية بعد فقدان الزوج (17).

حقوق المرأة في الميراث

يعد قانون حمورابي من القوانين المهمة في تنظيم الاسرة، بما في ذلك توزيع الميراث بين افراد الاسرة، رغم أن قانون حمورابي لم يعطي الحق الكامل من الحقوق مثل الرجل في الميراث، الا انه اعطى لها بعض الحقوق التي تضمن لها حماية الحقوق المادية بعد وفاة الزوج أو الاب، وهذا ما ساعد على استقرار المجتمع البابلي والاسرة.

كما ان حق المرأة في الميراث بعد وفاة الزوج قد منح لها قانون حمورابي الحق في الاحتفاظ بممتلكاتها الشخصية، ولها حق في الاحتفاظ بالمهر بعد وفاة الزوج، كما يسمح للزوجة العيش في منزل الزوج بعد وفاته، وتحتفظ بهذا الحق مالم تتزوج مرة أخرى.

ونصت المادة (177) على انه في حالة وفاة الزوج للزوجة الحق في العيش في منزل الزوجية، وتبقى هي المسؤولة على الأبناء، وفي حالة ان الزوجة تزوجت فان هذا الحق يسقط، ويجب عليها تسليم المنزل (18).

وكانت حقوق البنت في الميراث في قانون حمورابي تختلف حسب ظروف الاسرة، حيث ان البنت كانت ترت جزء من ثروة الاب ولكن نصيبها كان اقل من نصيب الذكر، وكان هذا التميز من التقاليد السائدة التي كانت ترى ان الابن هو الذي يحمل اسم العائلة ويدعمها، وإذا كان لا يوجد في العائلة ذكور في ذلك يحق للبنت الحصول على حصة أكبر من الميراث لضمان استقرارها المالي.

وبذلك نصت المادة (183) على ان من حق المرأة التي لم تتزوج، جزء من الميراث الاب بعد وفاته كما يسمح لهم العيش في منزل العائلة حتى الزواج وإذا تزوجه يحق لها التخلي حصتها في المنزل لصالح الأبناء الذكور (19).

وحقوق المرأة الارملة بدون أبناء، إذا توفى الزوج ولم يكن لديه أبناء من زوجته وهذا حقوق المرأة تتأثر، وفي ذلك يتم ارجاع المهر والممتلكات التي قدمها الزوج للزوجة الى عائلته الاصلية، وإذا لم يمكن هناك أقارب ذكور للزوج المتوفي يسمح للأرملة بالاحتفاظ بالممتلكات حتى زواجها (20).

وفي بعض الحالات الاستثنائية، يسمح للمرأة في اتخاذ الحرية الكاملة في التحكم في الميراث الذي لها حرية، وخاصة إذا كانت من الطبقة الأرستقراطية وكان القانون يحمي حقوقهن المالية ويحمي الممتلكات من الاستيلاء علية من قبل ورثة الزوج لما تنص المادة (150) الى ان المرأة النبيلة من طبقة الاعيان، تحتفظ بحقوقها الكاملة في ممتلكاتها وتستطيع نقلها لأبنائها الشرعيين مما يعكس حماية القانون لحقوق المرأة ضمن الطبقات الاجتماعية العليا (21).

المبحث الثالث: واجبات المرأة في قانون حمورابي.

أولا: دور المرأة كزوجة.

العلاقة الزوجية وتنظيم الزواج اتوضح نصوص قانون حمورابي ان الزواج في المجتمع البابلي كان يرتبط بعقد قانوني يتم من خلاله التفاوض بين عائلتي الزوجين، والزواج لم يكن عندهم علاقة دينية فقط، انما كان له ابعاد قانونية واقتصادي

وفي المادة 128 من القانون والتي تنص على ان المرأة المتزوجة لها حماية قانونيا، تضمن لها الحقوق في حالة الطلاق او وفات الزوج او في حال سوء معاملة الزوج لها، وفي الطلاق لبد ان يكون هناك سبب مقنع، بحيث يتم من خلاله الطلاق.

وكذلك المرأة ملزمة بالوفاء بواجباتها كزوجة، بما في ذلك تنظيم شؤون المنزل والاسرة، وان أي خلل في الاسرة او المنزل يؤثر بالسلب على هذا الزواج (22).

وفي حالة خيانة الزوجة لزوجيها، فانه توجه الي الزوجة اقصى أنواع العقوبات وتصل الي الإعدام بحسب المادة (129).

وإذا قرر الزوج ان يطلق المرأة دون وجود خطأ منها، فانه يلتزم بدفع تعويض مادي يعادل مهرها ويؤمن لها مستقبلها (المادة 138).

ومن مسؤوليات المرأة الأولى وهي تربية الانباء وضمان رفاهيتهم، ووجباتها تربوية واجتماعية اتجاه اطفالها.

وكذلك تصبح الام الوصي الشرعي على الأطفال في حالة وفات الاب، وهيا الراعي والمدير لكل شؤونهم حتى يصلوا سن الرشد، او الاعتماد على أنفسهم، حسب المادة (177).

كما للمرأة حماية قانونية لحماية اطفالها في حال ان الاب غائبا او مهملا، في هذه الحالة يضمن لهم القانون حقوقهم، وهيا حماية الام واطفالها من أي ظلم او استغلال يأتي لهم من الخارج او المجتمع حسب المادة (195) وللمرأة حقوق في الإرث كأم، إذا كان للمرأة أبناء من زوجها المتوفي، فأنها تأخذ نصيبا من الممتلكات لتأمين مستقبل الأطفال (23)

مسؤوليات المرأة داخل الاسرة ، وكذلك للمرأة دور في حل النزعات الاسرية ، اذا كانت تملك خبرة أو حكمة في التعامل مع الأمور المالية أو الاجتماعية ، والقوانين المتعلقة بحماية الاسرة فهي تعتمد علي شهادة المرأة أو مشاركتها في اتخاذ القرارات ،واهتم قانون حمورابي بتنظيم شؤون الاسرة وإعطاء المرأة مسؤوليات كزوجة وام، هذه المسؤوليات كانت جزءا في دورها الاجتماعي والقانوني في المجتمع البابلي ومنها.

_ إدارة المنزل والاسرة

_الاشراف على شؤون المنزل

المرأة هي المسؤولة عن إدارة الحياة اليومية بشكل مستمر داخل المنزل، وهيا توفير الطعام ورعاية الأطفال وتنظيم الأمور المنزلية، ولها دور كذلك في رعاية الأطفال وهيا ضمان تعليمهم وتغذيتهم، كما لها حقوق وصاية على الأبناء في حال وفات الاب كما نصت المادة (177).

والمرأة هيا التي تدير ممتلكات الأطفال في حال غياب الاب او وفاته (24).

_ الواجبات الجوزية.

الولاء للجوز، وكان القانون يلزم المرأة بالولاء للزوج، مع فرض عقوبات عليها في حال خيانة الزوج، وهذه العقوبات تصل الي الإعدام، كما نصت عليه المادة (129).

وفي حالة معاملة الزوج لها بوحشية وعدم احترامها، فان القانون يضمن لها حقها أي الحقوق المادية والقانونية، ويحق لها الطلاق وبسبب مقنع.

_ المشاركة في العمل العائلي.

وهي المشاركة في الزراعة أو التجارة وفي كل الأنشطة الإنتاجية، وهذا ضمن قوانين المراث التي من خلالها يحق لها التصرف في ممتلكاتها عند وفاة الزوج، فهي الوصي الوحيد الذي له حرية التصرف في هذه الممتلكات.

_ادارة الممتلكات في حالة غياب الزوج.

فالمرأة هي التي تدبر شؤون الاسرة، فهي التي تدير الأموال الخاصة بأسرتها، كما نصت المادة (150) في قانون حمورابي.

_حقوق المرأة العاملة.

من حقوق المرأة ان تعمل في التجارة او تعمل في ممتلكاتها الخاصة بها، ولها الحق او حرية التصرف في إدارة هذه الممتلكات أي الاستقلال الاقتصادي، وهي إدارة اعمالها بحرية، فان قانون حمورابي يحمي دخلها.

العقوبات في حال الاخلال المسؤوليات التي حددت لها، فهي تحاسب قانونيا إذا أخطأت في مسؤوليتها، كما نصت عليها المادة (143) من قانون حمورابي، تنص على ان الزوج يحق له تطليق زوجته إذا كانت مهملة في واجباتها المنزلية ولا تدير شؤون اسرتها، بشرط تقديم تعويض مناسب لها (25)

ورغم القيود المفروضة كان للمرأة حقوق ومسؤوليات واضحة تدعم استقرار الاسرة ، وقانون حمو رابي لم يكن قانون يعاقب ويكافئ ، بل هو اطارا قانونيا يسعي لتحقيق التوازن في المجتمع ، من خلال المواد المتعلقة بالمرأة ، ومنحها حقوقا مهمة ومكنها من لعب دور قوى في استقرار ودعم الاسرة اقتصاديا واجتماعيا ، وكانت هذه الحقوق خطوة مهمة في تطور المجتمع البابلي القديم ، وذلك من خلال مواجهة المرأة التحديات ودعم اسرتها بطرق متعددة مما يعكس تقدير المجتمع البابلي لأهمية دور المرأة .

ثانيا: عمل المرأة في دعم الاسرة اقتصاديا.

1- رغم ان دور المرأة كان محصورا الا ان قانون حمورابي أعطاها حقوقها ومسؤولياتها تبرر مشاركتها في الحياة الاقتصادية.

لم يمنع قانون حمورابي المرأة من العمل في المجال الاقتصادي رغم دورها كربه بيت في المنزل كانت المرأة تشارك في الاعمال الزراعية او التجارية التي تديرها الاسرة.

وفي المادة 170 من القانون تنص الى ان المرأة بصفتها زوجه او ارملة، فهي التي تدير اعمالها او مشروعات العائلة في حال غياب الزوج، وكذلك عمل المرأة كتجارات او صاحبات اعمال صغيرة، هناك نصوص قانونيا في حمورابي تشير الى دور المرأة ومسؤوليته اقتصاديا عن تصرفها، وتحملها ديونها او عقودها التجارية (المادة 108) (26)

كما نص قانون حمورابي على حماية المرأة العاملة وضمان حقوقها الاقتصادية، فالمرأة من خلال عملها الخاص تحصل على دخل من هذا العمل او اجر، وان قانون حمورابي يحمي هذا الدخل من استغلال الزوج او افراد الاسرة كما في (المادة 150) وهذا الدخل يعتبر جزءا من ممتلكاتها، ولكن المرأة كانت تحتفظ بحقوقها الشخصية في التصرف به. (27)

وكذلك كان للمرأة دور بارز في زراعة الأراضي التي تملكها الاسرة، وكذلك تربية المواشي وإدارة المنتجات الزراعية، وهذا يعتبر من الأدوار الأساسية التي قامت بها المرأة في دعم الاسرة اقتصاديا، خاصة في غياب الرجل.

كما حدد قانون حمورابي، عقوبات تتعلق بعمل المرأة، وهي تنظيم اعمال المرأة والتزاماتها وإذا اخلت المرأة بهذه الواجبات الاقتصادية تجاه الاسرة، فان لها عقوبات، كما نصت (المادة 141) وهي ان المرأة تفقد حقوقها الزوجية إذا ثبت اهمالها لهذه المسؤوليات الاقتصادية (28)

يظهر في قانون حمورابي انه كان للمرأة دور كبير وبارز في دعم الاسرة اقتصاديا، سواء من خلال العمل التجاري او إدارة الممتلكات او المشاركة في الزراعة، كانت المرأة جزءا محوريا في الاقتصاد الاسري والقانون كان له دور في حماية حقوق المرأة.

2- العقوبات المرتبطة يا خلال المرأة بواجباتها في قانون حمورابي.

يعتبر قانون حمورابي من أقدم القوانين المكتوبة التي وضعت القواعد لتنظيم العلاقات الاجتماعية وذلك من خلال دور المرأة وواجباتها داخل الاسرة والمجتمع، وإذا لم تلتزم بهذه الواجبات والحقوق فأن عليها عقوبات حددها هذا القانون وهو حيث نوع المخالفة وهي:

1- الاخلال بالواجبات الزوجية.

الخيانة الزوجية، نصت المادة 129 من قانون حمورابي على ان المرأة التي تدان بالخيانة الزوجية عقوبتها الإعدام، وهذا يظهر الجدية التي وضعها القانون لمسألة الولاء الزوجي، وتوضح النصوص ان تطبيق هذه العقوبات إذا تثبت الخيانة وبأدلة ومن القاضي الذي يحكم بهذه العقوبات.

الإهمال في الواجبات الزوجية.

وهي كما نصت المادة 141 الى ان الزوج يمكنه ان يطلق زوجته إذا كانت لا تؤدي واجباتها الزوجية، وفي هذه الحالة تفقد حقوقها المادية مثل المهر، الا إذا كان لها أطفال فقط (29).

2- الاخلال بدور الا مومة ورعاية الاسرة، إذا اهملت المرأة ورعاية الأطفال، بهذا تفقد حقوقها كوصي قانوني عليهم.

وتنص المادة 177 على ان المرأة التي تثبت عليها اهمال رعاية اطفالها تحرم في إدارة ممتلكاتها ويتم تعين وصي اخر من العائلة

3- العقوبات الاقتصادية.

فالمرأة التي تقوم بأعمال التجارة او تدوير ممتلكاتها الاسرة دون الأمانة كانت لها عقوبات قانونيا، نصت عليها (المادة 108) من قانون حمورابي، وهي ان المرأة التي تثبت بخسائر مالية للأسرة من خلال سوء الإدارة او الاختلاس فهي ملزمة بتحمل تلك الخسائر المالية التي نتجت عنها في سوء الإدارة، وقد توجه لها عقوبات أخرى متل السجن او الغرامة (30)

4- العقوبات المرتبطة بالسلوك الغير اللائق.

المرأة التي تقوم بتصرفات غير لائقة اتجاه زوجها او عائلتها، تواجه لها عقوبات قبل الطرد من المنزل او الحرفان من الحقوق المالية كما نصت (المادة 143) وإذا اخلت بالتقاليد الاجتماعية مثل عدم احترام كبير العائلة او زوجها كانت تعاقب بناء على تقييم القاضي.

5- الاستثناءات والاعتبارات الخاصة.

في بعض الحالات، إذا أجبرت المرأة على التصرف بطريقة معينه (مثل الخيانة بسبب الاكراه، فان القانون يخفف لها تلك العقوبات، ويكون الحكم فيها بيد القاضي من خلال الظروف التي تعرضت لها المرأة من العنف (31)

فالعقوبات التي تعرضت لها المرأة في قانون حمورابي، كانت قاسية، لكنها تعكس طبيعة المجتمع البابلي الذي اعطى أهمية كبيرة لاستقرار الاسرة، وفي هذه النصوص تظهر أهمية المرأة في النظام الاجتماعي، رغم فرض القيود لضمان التزامها بواجباتها.

الخاتمة:

ويتضح ان قانون حمورابي تمثل امرأة عاكسة للبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع البابلي القديم حيث قدم اطارا قانونيا متوازيا لتنظيم مكانة المرأة في الاسرة والمجتمع، وعلى الرغم في وجود بعض القيود والتفاوت في الحقوق بين الرجال والنساء الا ان القانون اظهر حرصا على حماية حقوق المرأة في مجالات مختلفة مثل الزواج والطلاق والملكية والعمل.

لقد كانت المرأة في ظل قانون حمورابي ليث مجرد تابع للرجل، بل كانت شريكة لها في الحقوق والواجبات القانونية المحددة مما يعكس دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وكذلك مكانة المرأة كعنصر أساسي في بناء الاسرة ودعم الاقتصادي، حواء من خلال أدوارها المنزلية او مساهمها في الأنشطة المجتمعية.

ومن خلال دراسة قانون حمورابي ان للمرأة مكانة بارزا في تطور المجتمع البابلي، وتحليل القوانين القديمة يعطينا فهما أعمق للجذور التاريخية التي اثرت على حقوق المرأة.

المراجع:

1- جوليان مورجان، قوانين بابل واشور، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة 2007 م، ص 112- 120.

2- عبير الشامي، القوانين القديمة دراسة في حقوق المرأة والاسرة، دار النشر الفارابي بيروت، الطبعة الثانية 2013 م ص 85 - 92.

3- هنري كريمر، تاريخ القانون في الشرق الأدنى القديم، دار النشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة الطبعة الثالثة 2016 ص 57 - 65.

4- جوليان مورجان، قوانين بابل واشور، مرجع سابق، ص 112 - 120.

5- وليام دان، الحياة الاجتماعية في بلاد الرافدين، دار النشر النهضة العربية القاهرة الطبعة الثالثة 2015م ص 90 - 98.

6- هنري كريمر، دراسة في قوانين الشرق الأدنى القديم، دار النشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، الطبعة الثانية 2010 م ص 57 - 65.

7- جوليان موجان، قوانين بابل واشور دراسة في الأنظمة القانونية القديمة، دار النشر الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى 2007م ص 112 - 120.

8- هنري كريمر، التاريخ القانوني لبلاد ما بين النهرين قانون حمو رابي ودوره في المجتمع، دار النشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، الطبعة الثالثة 2016، ص 57 - 65.

9- جوليان مورجان، قوانين بابل واشور، دراسة في الأنظمة القانونية القديمة، دار الكتاب بيروت الطبعة 2007م، ص 85- 92.

10- عبير الشامي، المرأة في التاريخ القديم، دراسة في مكانة المرأة في الحضارة الشرقية، دار الفارابي بيروت الطبعة الثانية 2013م ، ص 43 - 51.

11- هنري كريمر، تاريخ القانون في بلاد الرافدين، دار النشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، الطبعة الثالثة 2016م، ص 58 - 65.

12- جيمس براون، الحياة، الحياة في بابل القديمة دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى 2012م، ص 99- 104.

13- هنري كريمر، التاريخ القانوني لبلاد ما بين النهرين، قانون حمو رابي ودوره في المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة الطبعة الثالثة 2016 م ، ص 57 - 65 .

14 - جوليان مورجان، قوانين بابل واشور، مرجع سابق ص 85- 88.

15- عبير الشامي، دراسة في مكانة المرأة في الحضارات الشرقية، دار الفارابي بيروت، الطبعة الثانية 2013م، ص 43- 47.

16- هنري كريمر، تاريخ القانون في بلاد الرافدين، مرجع سابق ص 60 - 65.

17 - جيمس براون، الحياة في بابل القديمة دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الاولي 2012م ص 99- 102.

18- هنري كريمر، التاريخ القانوني لبلاد ما بين النهرين، مرجع سابق ص 62- 65.

19- جوليان مورجان، قوانين بابل واشور دراسة في الأنظمة القانونية القديمة ن دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى 2007م، ص 89 - 92.

20 - عبير الشامي، المرأة في التاريخ القديم، دراسة في مكانة المرأة في الحضارات الشرقية مرجع سابق، ص 45- 48 .

21- جيمس براون، الحياة في بابل القديمة، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى 2012م، ص 110 - 104.

22- صادق مالك، قانون حمورابي، النصوص والتحليل، دار النشر دار الكتب العلمية ص 45 _ 60 .

23- احمد عبد الرحمن، دور المرأة في القانون البابلي، دار النشر المركز العربي النشر ص 102 _ 120 .

Cambridge university press

24_ جورج رو، القوانين البابلية القديمة، دار النشر ص 100 _ 115.

25- احمد عبد الرحمن، دور المرأة في المجتمعات القديمة دار النشر المركز العربي لنشر، ص 89 _ 105.

26- صادق مالك، قانون حمورابي، مرجع سابق ص 40 _ 55.

27- احمد عبد الرحمن، دور المرأة في القوانين البابلية مرجع سابق ص 75 _ 90

Cambridge university press

28_ جورج رو، التشريعات في بلاد ما بين النهرين ص 95 _ 105 .

29- صادق مالك، قانون حمورابي النصوص والتحليل مرجع سابق ص 58 _ 70 .

30- احمد عبد الرحمن، دور المرأة في القوانين البابلية دار المركز العربي لنشر، ص 95 _ 105 .

31_ جور رو، التشريعات والقوانين في بلاد ما بين النهرين، مرجع سابق ص 115_ 130 .